A/C.2/33/L.54/Rev.2
6 December 1978
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

اللجنة الثانية

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اثيوبيا ، الاردن ، اسبانيا ، افغانستان ، امبراطورية افريقيا الوسطى ،
انفولا ، أوغندا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ،
بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوروندي ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،
تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الاطانية ، الجمهورية العربية
السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ،
سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ،
سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا
الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فولتا العليا ، فييت نام ، كوسا ،
الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،
ملاوى ، مديف ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ،
نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، يوغوسلافيا : مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة الى موزامبيق

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرار حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية تنفيذ جزاءات الزامية ضد النظام غير
الشرعي والعنصرى في روديسيا الجنوبية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ ايار/
مايو ١٩٦٨ ؛

واعترافاً منها بما تتكبده موزامبيق من تضحيات اقتصادية ضخمة نتيجة لتنفيذ قرارها تطبيق جزاءات على روديسيا الجنوبية تطبيقاً كاملاً وإغلاق حدودها معها ،

وأن يساورها عيق القلق ازاء استمرار الأعمال العدوانية التي يرتكبها النظام غير الشرعي والمنصرى في روديسيا الجنوبية ضد موزامبيق وما يترتب على ذلك من خسارة في الأرواح وتدمير للممتلكات ،

وأن تشير الى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ الذى ناشد فيه المجلس جميع الدول تقديم مساعدات مالية وتقنية ومادية لتمكين موزامبيق من تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية بشكل طبيعي ولتعزيز قدرتها على تنفيذ الجزاءات الالزامية التي فرضتها الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً ، ورجا فيه من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بتنظيم أمر تقديم هذه المساعدات بأثر فوري ،

وأن تشير أيضاً الى قرارها ٤٣/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذى حدث فيه المجتمع الدولي على أن يستجيب بتقديم المساعدة بشكل فعال ويسخاها الى موزامبيق ،

وأن تشير كذلك الى قرارها ٩٥/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذى أيدت فيه أحكام قرار مجلس الأمن ٤١١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، ورجت فيه من الأمين العام اتخاذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في موزامبيق ،

وأن تنوه بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧ (د - ٦٠) المؤرخ في ١١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، و ٢٠٢٠ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، و ٢٠٩٤ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، و ٦٣/١٩٧٨ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ ،

وأن تنوه أيضاً بأن لجنة التخطيط الانمائي أوصت بأن تظل القائمة الحالية للبلدان الأقل نمواً سارية المفعول حتى نهاية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (١) ،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ (٢) والذى يتضمن تقرير البعثة الموفدة الى موزامبيق ،

وقد استمعت الى البيان الاستهلالي الذى أدلى به في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ مساعد الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة عن مسألة برامج الأمم المتحدة للمساعدة الخاصة ،

(١) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٨ ، الطحق رقم ٦

• E/1978/46 و Corr.1 ، الفقرة ٩٩ .

(٢) A/33/173 و Corr.1 .

وإن تلاحظ بقلق أن الوضع الاقتصادي والمالي لموزامبيق لا يزال خطيرا وينوء به العجز في الميزانية وميزان المدفوعات ، وإن الحكومة ستضطر ، في حالة انعدام المساعدة الدولية ، إلى خفض الواردات الرئيسية الضرورية لبرامجها الانمائية ولإعادة الإنتاج الصناعي إلى المستويات التي كان عليها قبل تطبيق الجزاءات ،

وإن تلاحظ أيضا أنه لا يمكن ، دون مساعدة دولية إضافية هامة ، تنفيذ برنامج الاستثمار الذي رسمته الحكومة ،

وإن تحييل علما بقائمة المشاريع الرئيسية التي لم تتخذ بعد ترتيبات لتمويلها (٣) ، وباحتياجات الرئيسية من الأغذية لما تبقى من عام ١٩٧٨ والتقدير الأول لعام ١٩٧٩ (٤) ،

وإن تسلّم بأن الفيضانات الكبيرة التي حدثت في ١٩٧٨ أثرت على نحو خطير في البرامج الزراعية للحكومة ، وأنه ، رغم الاستجابة الدولية لإزالة تلك الكارثة ، لا تزال المساعدة الخارجية مطلوبة ، وخاصة في شكل مواد غذائية وبنود للزراعة وتعاون تقني للاستعداد للكوارث واتقائها ،

وإن تأخذ بعين الاعتبار أن موزامبيق تواصل توفير الملاذ لعدد متزايد من اللاجئين الذين ما برحوا يتعرضون لهجوم ومضايقة قوات النظام غير الشرعي والعنصرى في روديسيا الجنوبية ، وتلاحظ الحاجة إلى تقديم مساعدة دولية إضافية إلى هؤلاء اللاجئين ،

وإن تحييل علما بالبلاغ الصادر في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ عن حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية الذى أكد فيه من جديد موقفها المتمثل في الإبقاء كلية على الجزاءات المطبقة على مستعمرة روديسيا الجنوبية البريكانية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ،

١ - تؤيد بقوة النداءات الصادرة عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم مساعدة دولية إلى موزامبيق ؛

٢ - تؤيد بالكامل التقييم والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام (٢) ؛

٣ - تحيل علما مع التقدير بالبيان الذى أدلى به في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (٣) مساعد الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة ؛

٤ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من تدابير لتنظيم برنامج دولي لتقديم المساعدة إلى موزامبيق ؛

٥ - تعرب عن التقدير لحكومة جمهورية موزامبيق الشعبية لتأكيداتها من جديد أنها ستطبق كامل الجزاءات على النظام غير الشرعي والعنصرى في روديسيا الجنوبية ؛

(٣) انظر Corr.19A/33.173 ، المرفق ، الجدول ٥ .

(٤) انظر Corr.19A/33/173 ، المرفق ، الجدول ٦ .

- ٦ - تعرب عن التقدير أيضا لما قدمته حتى الآن شتى الدول والمنظمات الاقليمية والدولية من مساعدة الى موزامبيق ؛
- ٧ - تأسف مع ذلك لأن مجموع ما قدم من مساعدة حتى تاريخه يقصر بكثير عن تلبية احتياجات موزامبيق الماسة ؛
- ٨ - تلقت نظراً المجتمع الدولي الى المساعدة المالية والاقتصادية والمادية الاضافية المحددة في التقرير والتي تحتاج اليها موزامبيق على وجه السرعة ؛
- ٩ - تهيب بالدول الأعضاء ، والمنظمات الاقليمية والاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، أن تقدم ، في شكل منح ، كلما أمكن ذلك ، مساعدات مالية ومادية وتقنية الى موزامبيق ، وتحشها على اطلاق اعتبار خاص لادراج موزامبيق ، في وقت مبكر ، في برامج مساعدتها الانمائية ، اذا لم تكن مدرجة فيها بالفعل ؛
- ١٠ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات التي تقوم فعلا بتنفيذ برامج لمساعدة موزامبيق ، أو تتفاوض بشأنها ، على تعزيز هذه البرامج ، كلما أمكن ذلك ؛
- ١١ - ترجو من جميع الدول أن تنظر في منح موزامبيق ، لما تبقى من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، بالنظر الى حالتها الاقتصادية العسيرة ، نفس المعاملة التي تتمتع بها البلدان الأقل نموا بين البلدان النامية ؛
- ١٢ - تسترعى انتباه المجتمع الدولي الى الحساب الخاص الذي فتحه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة لثلاثي التبرعات لتقديم المساعدة الى موزامبيق ؛
- ١٣ - ترجو من المؤسسات والبرامج المناسبة في منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لمساعدة موزامبيق في تنفيذ مشاريعها الانمائية المخططة دون انقطاع ، وأن تتعاون بشكل وثيق مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ؛
- ١٤ - ترجو كذلك من المؤسسات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير دورية الى الأمين العام عما اتخذته من خطوات وما أتاحتها من موارد لمساعدة موزامبيق ؛
- ١٥ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى لفت انظار مجالس ادارتها الى المساعدة التي تقدمها الى موزامبيق بقصد النظر فيها وهي طرحت الجمعية العامة من الأمين العام بمسودها أن ينفذ برنامجا خاصا للمساعدة الاقتصادية ، والى موافاة الأمين العام بتقارير عن النتائج في وقت مناسب يتيح للجمعية العامة ان تنظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين ،

١٦ - ترجى من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل ويزيد برامجه لتقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين في موزامبيق ، وتحت المجتمع الدولي على أن يمدده على وجه السرعة بالوسائل اللازمة للاضطلاع بهذه البرامج ؛

١٧ - ترجى من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية الى موزامبيق ؛

(ب) أن يواصل كفالة اتخاذ الملائم من الترتيبات المالية والمتعلقة بالميزانية ، لتمتعة الموارد ولتنسيق المساعدة الدولية لموزامبيق ؛

(ج) أن يبقي الحالة في موزامبيق قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية الحكومية الأخرى ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ ، بالوضع الراهن لبرنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة لموزامبيق ؛

(د) أن يتخذ الترتيبات لاجراء استعراض للحالة الاقتصادية في موزامبيق وللتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر فمسي المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين .